

# أخبار وتقارير

## دولية

worldnews@alwasatnews.com

Monday 19 November 2012, Issue No. 3726

العدد 3726 الاثنين 19 نوفمبر 2012 الموافق 5 محرم 1434هـ

توجيه تهمة «إثارة الشغب» لثمانين موقوفاً على خلفية الاحتجاجات

## إضراب جزئي للنقابات في الأردن... والحكومة مصرة على موقفها



أردنيون يتظاهرون احتجاجاً على رفع الأسعار

■ عمان- أ ف ب

□ أعلنت النقابات المهنية في الأردن أمس الأحد (18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) إضراباً جزئياً عن العمل احتجاجاً على قرار الحكومة رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية بينما أكدت الحكومة أن قرارها يصب في مصلحة البلاد ويحول دون تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة عجز الموازنة.

وقال رئيس مجلس النقابات المهنية محمود زياد أبو غنيمه لوكالة «فرانس برس» إن «العمل توقف بكل النقابات الـ 15 باستثناء نقابة المرضيين ابتداء من الساعة 11,00 (08,00 تخ) وحتى الساعة 14,00 (11,00 بتوقيت غرينتش) من أمس الأحد».

وأوضح أن هذا التحرك هو «رسالة موجهة للحكومة بأن كرة الثلج تكبر بالبلد وبحاجة إلى تدخل من الملك (عبد الله الثاني) مباشرة لإيقاف القرار، لأن الأمور أصبحت تسير بطريق لا تحمد عقباه في الأردن». وأضاف «اضطررنا لتنفيذ هذا الإضراب وعلى من أصدر قرار رفع الدعم أن يتحمل المسؤولية». من جهته، قال نقيب الأطباء أحمد العرومطي إن «قرار الإضراب يستثني أقسام الطوارئ والعناية الحثيثة والفاقة والولادة والخدج ومرضى الكلى».

وأضاف «نأمل أن يكون هناك تجاوب من الحكومة»، مشيراً إلى أن «الأطباء متضررون من هذا الرفع وأصبح دخلهم لا يفي بمتطلبات الحياة». من جانبها، أعلنت نقابة المعلمين الإضراب عن العمل أمس (الأحد). وقال الناطق الإعلامي باسم النقابة أيمن العكور لوكالة «فرانس برس» إن «نسبة المدارس التي التزمت بالإضراب تراوحت بين سبعين إلى 75 في المئة» في عموم البلاد.

وأضاف أن «مجلس النقابة سيجتمع ليقرر الخطوة الثانية»، مشيراً إلى أن «النقابة حريصة على أن لا تفوت الطلبة أي دروس وستقوم بتعويض

ما فاتهم خلال أيام الإضراب».

وبحسب العكور، تضم المملكة ستة آلاف مدرسة حكومية وخاصة يدرس فيها نحو مليون ونصف مليون طالب وطالبة على يد ما يقارب 130 ألف معلم ومعلمة.

من جانب آخر، وجه مدعي عام محكمة أمن الدولة أمس (الأحد) تهمة «إثارة الشغب» والتجمهر غير المشروع» إلى ثمانين موقوفاً على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها المملكة في الأيام الماضية وأسفرت عن مقتل شخص وإصابة 71 آخرين بينهم رجال أمن.

وقال مصدر قضائي أردني طلب عدم ذكر اسمه لوكالة «فرانس برس» إن «مدعي عام محكمة أمن الدولة باشر

أمس (الأحد) التحقيق مع ثمانين موقوفاً على خلفية احتجاجات واسعة على دوار الداخلية (في عمان) ومحافظات أخرى». وأضاف أن «مدعي عام محكمة أمن الدولة أسند تهمة التجمهر غير المشروع وإثارة الشغب للموقوفين».

وأوضح المصدر أن الموقوفين الثمانين الذين اتهموا هم من أصل 138 شخصاً كانت الأجهزة الأمنية أوقفتهم الأسبوع الماضي على خلفية الاحتجاجات.

وبحسب المصدر فإن «مدعي عام عمان أفرج خلال أسبوعين الماضيين عن عشرين شاباً أثبتت التحقيقات عدم مشاركتهم بأعمال الشغب التي شهدتها دوار الداخلية».

وشهد الأردن خلال الأيام الماضية احتجاجات بعد قرار الحكومة رفع أسعار المشتقات النفطية بنسب تراوحت بين 10 في المئة و53 في المئة لمواجهة عجز موازنة العام الحالي في بلد يستورد معظم احتياجاته النفطية ويعتمد اقتصاده على المساعدات الخارجية. وأدى القرار إلى رفع أجور وسائط النقل العام في البلاد بنسبة 11 في المئة لوسائط النقل العاملة على الديزل و9 في المئة لوسائط النقل العاملة على البنزين بما فيها سيارات الأجرة. ورافقت تلك الاحتجاجات أعمال شغب أدت إلى مقتل شخص وإصابة

القرار لا يبدل منه وكان لا بد منه من أجل مصلحة البلاد وللحيلولة دون تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة عجز الموازنة».

وأضاف أن «هذا القرار كان لا بد أن يتخذ قبل سنتين لكن الربيع العربي لم يسمح للحكومات السابقة باتخاذ» مشيراً إلى أن الإجراءات الجديدة «ستوفر للدولة 30 مليون دينار (نحو 42 مليون دولار) حتى نهاية العام الجاري».

وأوضح النسر الذي شكل حكومته قبل 39 يوماً «أدركت منذ توليت مسئولياتي بأن هذا القرار لا يمكن أن يؤجل أبداً»، مشيراً إلى أن «الوضع المالي لا يمكن أن ينتظر أبداً».

71 آخرين بينهم رجال أمن وتسجيل 100 حادث شغب وسرقة وتكسير لممتلكات عامة وخاصة واعتداء على مراكز أمنية.

وأضرم مجهولون النار فجر أمس في سيارتين تعودان للناخب الإسلامي السابق عبد المنعم أبو زنت وابنته في حي نزال بعمان، على ما أفاد بيان لمديرية الأمن العام. وأوضح البيان أن المركبتين احترقتا بالكامل وأن تحقيقاً يجري للوصول إلى الفاعلين.

ودافع رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور السبت عن قرار الحكومة رفع الدعم. وقال خلال لقائه عدداً من الصحافيين «أجزم بصفتي مختصاً وبحكم خلفيتي الاقتصادية أن هذا

## تنصيب تواضروس الثاني البابا الجديد للأقباط الأرثوذكس في مصر



البابا في حفل تنصيبه في كاتدرائية القديس مرقس للأقباط في القاهرة

■ القاهرة- أ ف ب

□ تم تنصيب تواضروس الثاني البابا الجديد للأقباط الأرثوذكس في مصر، أكبر طائفة مسيحية في الشرق الأوسط، صباح أمس الأحد (18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) في الكاتدرائية المرقسية في القاهرة.

ونصب «بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس» أثناء حفل ديني في حضور رئيس الوزراء المصري هشام قنديل.

وكان الرئيس المصري محمد مرسي الذي دعا إلى الحفل أبلغ أنه لن يحضر حفل تجليس البابا الجديد تواضروس الثاني وسيرسل ممثلاً عنه للمشاركة في الحفل.

واختير الأنبا تواضروس (60 عاماً) في 4 نوفمبر ليصبح البابا الـ 118 خلفاً للبابا شنودة الثالث الذي رحل في مارس/ آذار الماضي بعد أن قضى أربعين عاماً على رأس الكنيسة القبطية في مصر، علماً بأن الأقباط يمثلون ما بين 6 إلى 10 في المئة من التعداد السكاني المقدر بـ 83 مليون نسمة.

وقد اختير الأنبا تواضروس في الرابع من نوفمبر من بين ثلاثة مرشحين أثناء سحب

## تأشيرة سياحية «موحدة» لدول الخليج

■ الرياض- د ب أ

□ كشف مسئول خليجي أن هناك دراسة قدمت لمجلس التعاون الخليجي تتضمن مقترحاً باعتماد تأشيرة دخول موحدة للسياح الأجانب بين دول المجلس بهدف تنشيط صناعة السياحة في دول المجلس التي يتوقع أن تستثمر حتى 2018، نحو 380 مليار دولار في مشاريع سياحية.

ونقلت صحيفة «الاقتصادية» السعودية على موقعها الإلكتروني أمس الأحد (18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) عن الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم حسن نقي قوله إن «مقترح اعتماد تأشيرة دخول سياحية موحدة تم رفعه لمجلس التعاون، وتضمن كل الجوانب الإيجابية التي سيحققها المقترح في حال إقراره من الجهات المعنية في دول مجلس التعاون من أجل جذب مزيد من السياح الأجانب إلى دول المجلس»، مشيراً إلى أن «القطاع السياحي الخاص يأمل أن تكون هناك تأشيرات دخول سياحية موحدة بين دول المجلس» واعتبر نقي أن استثمار دول المجلس نحو 380 مليار دولار في المشاريع السياحية والبنية التحتية ذات العلاقة بالقطاع السياحي يجب أن يكون عاملاً مشجعاً للوزارات المعنية بالقطاع في دول المجلس.

## الديوان الملكي السعودي يعلن نجاح عملية «تثبيت التراخي في ظهر» الملك عبدالله

■ الرياض- د ب أ

□ أعلن الديوان الملكي السعودي أمس الأحد (18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) أن الفريق الطبي الذي أجرى العملية الجراحية للعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز «نجح» في تثبيت التراخي في الرباط المثبت أعلى الظهر، في رابع عملية من نوعها تجري للملك السعودي في الظهر خلال السنوات الماضية.

وجاء في بيان صادر من الديوان الملكي أمس: «أجريت لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يوم السبت عملية جراحية في الظهر حيث تم تثبيت التراخي في الرباط المثبت أعلى الظهر، وذلك في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني بالرياض».

وأضاف البيان أن «التحضير للعملية وإجراء الفحوصات



العاهل السعودي الملك بن عبدالله عبدالعزيز

الخاصة يمثل هذه العمليات بدأ بعد صلاة الظهر السبت واستمرت حتى الساعة الرابعة وخمس وثلاثين دقيقة عصراً «وأوضح البيان أن العملية الجراحية التي أجريت للملك، البالغ من العمر حوالي 88 عاماً، تكلت بالنجاح».

وكان الديوان الملكي السعودي أكد في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 نجاح العملية التي أجريت للملك

عبدالله بن عبدالعزيز، وكانت العملية التي أجريت في أكتوبر هي الثالثة من نوعها في العمود الفقري للملك عبدالله خلال أقل من سنة، بعد جراحتين سابقتين خضع لهما في الولايات المتحدة الأميركية أواخر العام 2010. وتولى الملك عبد الله الحكم العام 2005 بعد وفاة الملك فهد بن عبدالعزيز الذي تولى المسؤولية نحو 23 عاماً.